



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

إنتخابات تشرين .. ماذا لو أجريت بشروط ناقصة؟

د. ياسين البكري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

انتخابات تشرين .. ماذا لو أجريت بشروط ناقصة؟

د. ياسين البكري *

تعمل الحكومة باصرار على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد 10 تشرين أول 2021، كالتزام أساسي، ويدعم رئيس الجمهورية هذا التوجه بشكل علني عبر تصريحات متعددة، وبعض القوى السياسية بدأت بالفعل حملاتها الانتخابية.

السؤال الذي يُطرح الآن، ماذا لو أجريت الانتخابات بموعدها دون الوفاء بإشتراطاتها؟ وما هي الإشرطاطات المطلوبة لتكون نتائجه مرضي عنها جماهيرياً لتمهيد الطريق نحو حكومة جديدة أو ربما الأصح مرحلة جديدة للنظام السياسي في العراق، فالقضية بعد تظاهرات تشرين لم تعد مجرد تغييرات على مستوى من يكون رئيساً للوزراء، أو شكل الحكومة، فالأهم هو إحداث تغييرات بنيوية في النظام السياسي.

المشاركة في الانتخابات ستكون أهم التحديات ليس للحكومة بل للقوى السياسية برمتها، ومع انه لا وجود لنسبة مشاركة محددة (معياري دولي معتمد)، تمثل شرعية الانتخابات ونواتجها، غير ان نسبة المشاركة ستمثل حالة إستفتاء على النظام السياسي ومستوى الرضا عنه، وهنا مكن الخطورة في حال تدنت المشاركة، فالتداعيات المحتملة صعبة التوقع في مدياتها الخطرة، ولكن يمكن الركون لنتائج إنتخابات 2018، وتداعياتها في إستشراف مستقبل غامض في حال تدني نسبة المشاركة في 2021، وتلك نقطة محورية يجب أن تبني القوى السياسية والمجتمع الدولي توقعاتها لما يمكن أن يواجهه النظام السياسي من مخاطر ، فالإنتخابات المبكرة قدمت كمدخل لتحقيق إستقرار سياسي ورفع مستوى الرضا الجماهيري عبر تغييرات متخيلة غير مضمونة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه.

السؤال الذي سيواجه الحكومة والمفوضية والقوى السياسية هو: ما هي التحديات التي تواجه مشاركة واسعة تمنح النظام السياسي شرعية تأكل جزء منها، وتمنح الحكومة القادمة تأييداً جماهيرياً يساعد على تسويات منطقية في مشهد سياسي غائم ضبابي غير مستقر مرتبك؟

يمثل التوقيت الزمني للانتخابات في تشرين أول 2021، معضلة على مستوى المشاركة من جهتين، الأولى ظروف الصيف الحارة في شهرين هما الأكثر قسوة على مستوى المناخ في العراق، وما يرافقه من نقص في تجهيز الطاقة الكهربائية التي أصبحت وفي تجارب سابقة نقطة تحفيز للتظاهرات الشعبية ويرفع من حالة الغضب تجاه الحكومة والقوى السياسية، والجهة الثانية إن الانتخابات ستزامن مع الذكرى الثانية للتظاهرات، وتلك نقطة إشكالية مركبة، فنظرياً قد يشي التوقيت لتحفيز مشاركة أكبر لشباب تشرين خصوصاً وان الانتخابات المبكرة مطلباً لهم، لكن من جهة ثانية قد يكون التوقيت التشريعي مقترلاً لمشاركة واسعة، فالعديد من قوى تشرين توجه إنتقادات لاذعة للحكومة، باعتبارها لم تحقق شروط هذه الانتخابات ولم تف بوعودها بما يخص حصر السلاح بيد الدولة حتى وصل الأمر تهكماً بان الدولة محاصرة بالسلاح، كما يوجه نقد آخر يتعلق بالكشف عن قتلة المتظاهرين، ويتوسع النقد بان ظروف الخطف والإغتيال ما زالت مستمرة دون ضبط، وهما سلاح ترويع وتخويف لقوى تشرين في أن تنتظم في أحزاب يمكن أن تنافس في بيئة آمنة.

في السياق نفسه يوجه النقد لبعض القوى السياسية وخصوصاً ذات الأجندة المسلحة في انما ما زالت توازي قوة الدولة وتفرض إرادتها عليها عبر امتلاكها للسلاح بما يعني ان المنافسة الإنتخابية لن تكون عادلة، وبالتالي فان أي مشاركة ستعني بالنتيجة منح تلك القوى شرعية التواجد في المرحلة القادمة، وإعادة إنتاج نفسها وحضورها في المشهد السياسي بعد أن ساهمت تظاهرات تشرين في تآكل شرعيتها.

تقف المفوضية المستقلة للانتخابات في قضية توفير الشروط الملائمة بإختبار صعب، فمع كل جهودها التي تعلن عنها لتوفير إنتخابات نزيهة لا تعيد مشهد الإنتخابات السابقة، ومع كل الدعم المعلن لها من قبل الحكومة، غير ان المفوضية ما زالت تواجه بشكوك من ناحية بنيتها والتدخل الحزبي في تشكيلها، وكذلك في موثوقية إجراءاتها كالبطاقة البايومترية وتحديث سجل الناخبين وأجهزة التحقق والفرز والتطبيق الحقيقي لقانون الأحزاب، ولم تفلح دعوة الحكومة للأمم المتحدة في المراقبة كاجراء تعزيزي لتطمين الناخب في تقديم دليل قاطع ان الانتخابات لن تزور وتحترق، وتلك معضلة كبيرة لو استمرت حتى يوم الإنتخابات.

قد تبدوا تلك الدفوعات من قوى تشرين منطقية، فالمسافة بين الوعد وتحقيقه ما زالت بحسبها كبيرة جداً، غير ان النقطة المقابلة التي يجب على قوى تشرين وعي تداعياتها ان العزوف

عن المشاركة سيكون الخطوة الاساس في إعادة إنتاج القوى التي خرجت عليها تشرين متظاهرة وناقدة ورافضة.

السياسات المطلوبة :

تفصلنا ثلاثة أشهر عن موعد الإنتخابات، ولتحقيق مشاركة واعية وواسعة تحتاج لتكثيف السياسات التي تقنع المواطن بالتغير عبر صندوق إقتراع، وذلك مرهون بتعبيره النسبي عن نزاهة الإجراءات وتحقق معظمها.

السياسات المطلوبة لن تكون بعيدة عن الإعتراضات والنقد السابق الموجه للقوى السياسية والحكومة، وفي مقدمتها قضية السلاح التي بات لا ينظر اليه كتهديد للإنتخابات بل لكيان الدولة.

في سياق السياسات يمكن طرح قضية تساعد نظرياً على دفع الجمهور لمشاركة أكبر، وهي دمج طرح إستفتاء شعبي على تعديلات دستورية في نفس يوم الإنتخابات، ويجب أن نتذكر ان التعديلات الدستورية كانت من مطالب حراك تشرين، وتمنح هذه الخطوة الجمهور أملاً بمسار نحو تعديلات متدرجة لبنية النظام السياسي وتمنحهم إنطباعاً بأنهم معينين بهذا التغير ومساهمين به ومشاركين في وضع تصورات جديدة وإجابات لأسئلة المستقبل تكون أقرب للمواطن وبعيداً عن فراغات وأخطاء لحظة التأسيس.

وفي إشتراطات الإنتخابات وتعظيم مستوى المشاركة، حسناً فعل رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي باعلانه عدم خوض الإنتخابات أو دعم حزب ما ليمنح الإنتخابات ونفسه والتزامه باقتراع نزيه مصداقية أكبر في أن تكون الحكومة على مسافة واحدة، وغير مستقطبة لحساب طرف ما.

أسئلة المخاطر :

متابعة المشهد السياسي العراقي قبل أشهر قليلة من يوم الإنتخابات يعطي صورة بانه ما زال ملتبساً تتصاعد فيه حدة الإنقسامات السياسية وتتضاعف عوامل الصراع، وتضغط فيه التحديات الخدمية والإقتصادية على المواطن وارتفاع نسبة عدم الرضا عن القوى السياسية وادائها ومحاوله البعض الهيمنة على قرار الدولة، في مثل هذا المشهد لو أستمر دون تغير، ماذا لو أجريت

الانتخابات في ظلّه وكانت نسبة المشاركة متدنية؟ ما هي التدايعيات المتوقعة لعزوف جماهيري متوقع؟ وهل سيكون من الأفضل تأجيل الانتخابات لإتاحة الفرصة لتعديلات محسوبة في موازين القوى ومستوى الصراع وارتفاع أسهم الدولة في مقابل أسهم اللادولة لتكون دافعاً لمشاركة واسعة؟ هل إجراء الانتخابات في تشرين مع بقاء حالة عدم الرضا الشعبي وربما تصاعدها، هل سيمثل الإصرار عليها إنجازاً؟ ما هي ردة فعل الجماهير المتوقعة في حال كانت المشاركة ضعيفة واعادت القوى السياسية إنتاج نفسها في مواجهة مع مطالب إحتجاجات تشرين؟ ما هي التصدعات المتوقعة للدولة في وضع متصدع اساساً؟

إتخاذ القرار بإجراء الانتخابات في تشرين أو تأجيلها يجب أن يأخذ بالحسبان كل تلك الاسئلة وربما أخرى مضافة، وعلى صانع القرار من قوى سياسية وحكومة أن تقيم الوضع الحالي بموضوعية بعيداً عن رغبات ذاتية، وأن تنعش ذاكرتها لتدايعيات عزوف الناخب في إنتخابات 2018، والرسالة الجماهيرية التي مررت حينها بموقف (مقاطع)، في تعبير سياسي ملفت تجاهلته حينها الطبقة السياسية.

القضية الآن ليست إنتخابات مبكرة لم تعد مبكرة اصلاً، القضية الآن تخفيف حدة الصراع والإنقسام السياسي، وتهيئة ظروف ملائمة للإنتخابات ذات مصداقية ونزاهة يقدم عليها الناخب بثقة أن صوته لن يذهب هباء أو يسرق أو يزور.

توقيت الانتخابات لا يمثل تحدياً ولا يمثل مقدساً، بل التحدي كسب ثقة الناخب.

الأكيد سيكون هناك إعتراضات لو أجلت الانتخابات، لكنها إعتراضات ستجد مقابلهها مبررات منطقية لإتاحة الوقت لإجراءات إعادة الثقة، وخلق فرصة لمشاركة أكبر ستكون جواز شرعية للنظام السياسي الذي تأكل جزء كبير منه نتيجة سياسات خاطئة، وعكس ذلك سيواجه النظام السياسي بروته مخاطر جمة أكبر من قدرته على إحتوائها.